

اسم المقال: المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية

اسم الكاتب: عمار سعيد الطائي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8321>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 07:23 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلم
القانونية



المجلد 16، العدد 1
شوال 1440 هـ / يونيو 2019 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526



المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية

عمار سعيد الطائي

كلية القانون - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ القبول: 2016-11-23

تاريخ الاستلام: 2016-05-30

ملخص البحث:

من الحقائق المرصودة على صعيد العلاقات الدولية هو التزايد المضطرد لدور المنظمات الدولية في الحياة الدولية، حيث تتعدد أنشطتها بين أمور ذات طابع سياسي، اقتصادي، اجتماعي، أو إنساني. وقد امتدت أحكام المسؤولية القانونية لتشمل المنظمات الدولية، باعتبارها أشخاصاً قانونية، على عكس ما يراه الفقه التقليدي من قصر هذه الأحكام على الدول ذات السيادة. وقد نجم عن تنوع تلك الأنشطة احتمال إلحاق أضرار بمصالح أشخاص القانون الوطني، والتي تقتضي التعويض مما يترتب عليه اعتبار المنظمة ذات شخصية قانونية موضوعية، منفصلة عن أعضائها، وأنها مسؤولة عن أفعالها غير المشروعة دولياً، إذ لا يمكن أن يؤدي تمتع المنظمة الدولية بالحصانة أمام القضاء الوطني إلى عدم مسؤوليتها عن آثار تصرفاتها في علاقتها مع الدول الأعضاء فيها أو مع غيرها من المنظمات الدولية؛ حيث تعتمد المنظمات الدولية في عملها على أجهزة وموظفين وهي مسؤولة عن أفعالهم في حدود الواجب ولذلك يُنسب سلوكهم إليها. ويتناول الباحث بالدراسة مسؤولية المنظمات الدولية في ضوء مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية.

الكلمات الدالة: القانون الدولي، المنظمات الدولية، المسؤولية الدولية، أفعال غير مشروعة.





مقدمة:

نشأت ظاهرة المنظمات الدولية، على صعيد المجتمع الدولي، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بين الدول، ونتيجة لشعور هذه الأخيرة بأن هناك ثمة مصالح لا يمكن تحقيقها بالوسائل المتاحة للدول فرادى، ونجد تنوعاً وتوسعاً سريعاً في اختصاصاتها ومهامها وأدوارها، في أنحاء مختلفة من العالم فإنه تبعاً لذلك تزداد القضايا المتعلقة بمسؤولية تلك المنظمات.⁽¹⁾

وفي سياق صياغة لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة لـ «مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول»⁽²⁾ ظهرت الحاجة إلى وضع قواعد تحكم مسؤولية المنظمات الدولية من خلال قيام لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة بوضع مشروع معاهدة دولية حول أحكام مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمالها غير المشروعة، وهو المشروع الذي أنجزته في عام 2011.⁽³⁾ وأتبعت لجنة القانون الدولي نموذج موادها المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً.⁽⁴⁾ ودراستنا للموضوع تنصب على ثلاثة مباحث، يشمل كل واحد منهما على عدد من المحاور الفرعية، على النحو الآتي:

المبحث الأول: النظام القانوني لمسؤولية المنظمات الدولية.

المبحث الثاني: موانع مسؤولية المنظمات الدولية.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية.

المبحث الأول: النظام القانوني لمسؤولية المنظمات الدولية

لا تقوم المسؤولية الدولية إلا بين أشخاص القانون الدولي، فهي تقوم عندما يرتكب أحد موظفي المنظمة فعلاً ينطوي على إخلال بالتزام دولي، ويترتب عليه إلحاق ضرر بأحد أشخاص القانون الدولي، سواءً أكان الشخص هو الدولة نفسها عندما يصيب الضرر أحد رعاياها، أو منظمة دولية أخرى عندما يقع الضرر على أحد موظفيها أو العاملين فيها نتيجة لفعال غير مشروع صدر عن موظفي منظمة دولية أخرى وما يترتب على ذلك

- (1) مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، (دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1981)، ص: 12-14.
- (2) تقرير لجنة القانون الدولي، الدورة 61، وثيقة الأمم المتحدة (2009/10/A/64)، ص: 13-178.
- (3) محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، (دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1990)، ص: 30 وما بعدها.
- (4) الكتاب السنوي لـ لجنة القانون الدولي لعام 2001، المجلد 2 (ج 2)، من ص: 26 إلى 143.





المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية (134-155)

مسؤوليتها عن الفعل المخالف للالتزامات التي يفرضها النظام القانوني الدولي.⁽¹⁾

وأكدت محكمة العدل الدولية ذلك بقولها «المنظمات الدولية هي من أشخاص القانون الدولي، وهي على هذا النحو، مُلزَمة بأية واجبات تُفرض عليها بموجب القواعد العامة للقانون الدولي ونظامها الأساس أو الاتفاقات الدولية التي تكون طرفاً فيها».⁽²⁾

وقد تدخل المنظمة الدولية في علاقات مع أعضائها من الدول، ومع غيرها من المنظمات الدولية الأخرى، كما قد تدخل في علاقات مع شخص من أشخاص القانون الخاص، وفي كل صورة من هذه الصور قد تخضع العلاقة لقواعد قانونية مختلفة في الطبيعة، بعضها ينتمي إلى القانون الدولي وبعضها ينتمي إلى القانون الخاص. وبإيجاز فإن المسؤولية الدولية «نظامٌ يسعى إلى تعويض شخص أو أكثر، من أشخاص القانون الدولي عن الأضرار التي لَحِقَتْ به نتيجةً لنشاط قام به شخصٌ آخر، أو أكثر، من أشخاص القانون الدولي».⁽³⁾

وهذا ما يقتضي بحث المركز القانوني للمنظمة الدولية، من خلال ما تتمتع به من شخصية قانونية، وهو ما خصصنا له المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية.

المنظمة الدولية هيئة تشترك فيها مجموعة من الدول على وجه الدوام، حيث تنشأ من اتحاد إرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، وتتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي، وفي مواجهة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء نفسها، أو شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام، فهي تخضع لقواعد القانون الدولي باعتبارها شخصاً بموجب القانون الدولي.⁽⁴⁾

(1) جمال طه إسماعيل ندا، مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمال موظفيها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 1984، ص: 452-455.

(2) تتمتع المنظمة الدولية بالحق في مباشرة الحماية الدبلوماسية لموظفيها وأساس ذلك هو الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية سنة 1949 والذي مفاده «أنه يحق للمنظمة الدولية أن تباشر نظام الحماية الدبلوماسية بالنسبة للتابعين لها من الموظفين ضد الدولة التي وقع على إقليمها الاعتداء» كما أكد الحكم على جواز طلب التعويض عن الأضرار التي تلحق بالموظفين ويرى غالبية الفقهاء أن أهلية المنظمة في ممارسة الحماية الدبلوماسية هي أهلية مطلقة تجاه الدول والأشخاص الدولية حتى ولو لم تكن تلك الدول والأشخاص قد اعترفت بتلك المنظمة.

(3) محمد السعيد الدقاق، شرط المصلحة في دعوى المسؤولية عن انتهاك الشرعية الدولية، (دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، 1983)، ص: 11.

(4) خليل حسين، التنظيم الدولي-المجلد الثاني، المنظمات القارية والإقليمية، (دار المنهل، بيروت، 2010)، ص: 13-17.





عمار سعيد الطائي (134-155)

ولكل منظمة دولية نظام أساس يصدر بشكل معاهدة جماعية، تتضمن بيان التزامات الدول الأعضاء وحقوقها في المنظمة «كميثاق الأمم المتحدة»، وتجتمع في دورات منتظمة، وقراراتها تصدر وفقاً لنظامها الأساس.⁽¹⁾

وفي إطار مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية، عُرف مصطلح «المنظمة الدولية» بأنه منظمة منشأة بموجب معاهدة، أو صك آخر يحكمه القانون الدولي وتملك شخصية قانونية دولية خاصة بها، ويمكن أن تشمل العضوية في المنظمات الدولية، بالإضافة إلى الدول، كيانات أخرى.⁽²⁾

ومن المسلم به حالياً تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية، ولكي تتمتع المنظمة الدولية بالإرادة الذاتية، باعتبارها مظهر من مظاهر تمتعها بالشخصية القانونية الدولية، فإنه يجب أن يتضمن بناؤها التنظيمي، مجموعة من الأجهزة التي تعمل باسم المنظمة ولحسابها، ويكون لها مجموعة من الموظفين الذين يمثلونها، كما تتمتع بمجموعة من الحصانات والامتيازات تقررها معاهدات تبرم مع الدول الأعضاء.⁽³⁾

وتمثل الشخصية القانونية للمنظمات الدولية مجموعة الحقوق التي تتمتع بها، والالتزامات المكلفة بها وفقاً لميثاقها ونظمها الداخلي، وأن ثبوت تلك الشخصية للمنظمة من شأنه أن يميزها عن الدول الأعضاء، بمنحها نوعاً من الاستقلال تجاههم، فضلاً عن اختلاف مضمون أهليتها القانونية من منظمة دولية إلى أخرى، إلا أن المنظمات الدولية لا تتمتع بأهلية التصرف بالقدر المتاح للدول، وإنما يمكن أن تمارس أهليتها بالقدر الذي تتيحها لها المعاهدة المنشأة وبالقدر الذي تحقق به أهدافها التي من أجلها تم إنشاؤها دون أن يخل بتصرفات المنظمة وإرادتها الذاتية المستقلة.⁽⁴⁾

وقد طور الفقه فكرة الاختصاصات الصريحة بنظرية الاختصاصات الضمنية للمنظمات الدولية، التي مفادها بأن أهلية المنظمات الدولية في التصرف لا تقتصر فقط على ما ورد في موائيقها صراحة، وإنما يمكن لها أن تتخذ من التصرفات ما يكون منها لازماً وضرورياً لممارسة اختصاصاتها، أو ممارستها على نحو أفضل.⁽⁵⁾ ولقد تبنى الفقه هذه النظرية من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الآثار المترتبة على أحكام

(1) عادل أحمد الطائي، القانون الدولي العام، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014)، ص: 324-321.

(2) المادة (2) من مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية، وثيقة رقم: A/66/10.

(3) عبد الملك يونس محمد، مسؤولية المنظمات الدولية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص: 49-48.

(4) Brownlie, Ian. *Principles of Public International Law*. Fifth edition. Oxford: Oxford University Press, 1998, P.:57

(5) محمد السعيد الدقاق، مرجع سابق، ص: 38.





المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية (134-155)

المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، والتي أقر فيها للأمم المتحدة بإنشاء هذه المحكمة على الرغم من عدم النص على ذلك صراحة في الميثاق، وعلى الرغم من أنه لا يدخل في إطار أنشطتها ممارسة الاختصاصات ذات الطابع القضائي، واستندت المحكمة في ذلك إلى حق المنظمة في ممارسة التسيير الذاتي، ومن ثم اتخاذ التصرفات التي تكفل لها أداء وظائفها على نحو أفضل.⁽¹⁾

ويقترض على المنظمة أن تراعي كل هذه القواعد فيما تمارسه من نشاطات سواء ما يوصف بأنه نشاط اتفاقي أي المعاهدات والعقود التي تبرمها مع الأشخاص الأخرى دولية كانت أم وطنية، أو التصرفات التنظيمية التي تنسب إلى المنظمة وحدها كالقرارات أو التوصيات أو أعمال إدارة إقليم معين أو الأعمال العسكرية التي تتخذها منظمة دولية ما في إقليم دول أخرى، فإذا خرجت المنظمة الدولية في ممارستها لهذه الأنشطة عن حدود التزاماتها الاتفاقية، أو تجاوزت اختصاصاتها على النحو المذكور في ميثاقها ولحق من جراء ذلك ضرر بالغير، كانت المنظمة مسؤولة عن هذا كله. وقد اختلفت الآراء فيما إذا اتخذت المنظمة نشاطاً لا يوصف بأنه عمل غير مشروع ومع ذلك ألحق الضرر بالغير، فبعضها اشترط لإثارة مسؤولية المنظمة أن يتوافر الخطأ من جانبها أو أن ترتكب عملاً غير مشروع، بينما الرأي الراجح هو أنه إذا تحقق الضرر للغير بسبب التصرفات التي اتخذتها المنظمة حتى ولو كانت مشروعة ثارت مسؤوليتها وهو ما يعرف بالمسؤولية الموضوعية للمنظمة.⁽²⁾

المطلب الثاني: أحكام مسؤولية المنظمات الدولية.

تكمن أهمية المسؤولية الدولية في أنها تعتبر الأداة القانونية اللازمة لضمان المحافظة على تطبيق قواعد القانون الدولي العام، وبالتالي تدعيم وتعزيز الأمن والتعاون الدوليين، وعلى الرغم من أن الكثير من قواعد القانون الدولي المتعلقة بالمسؤولية الدولية هي قواعد عرفية، إلا أن العمل يجري في الوقت الحاضر من أجل تديينها وتقنينها، لهذا عهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى لجنة القانون الدولي لإعداد مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية، التي تتناول فحسب المسؤولية عن العمل غير المشروع، أي مخالفة قاعدة أمره من قواعد القانون الدولي. وقد استقرت قواعد المسؤولية على أن مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمالها الضارة لا تقوم إلا بتوافر عناصرها الثلاث

(1) مجموعة الأحكام والآراء الاستشارية للمحكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري الصادر في 13 يوليو 1945، ص: 53 وما بعدها.

(2) محمد السعيد الدقاق، مرجع سابق، ص: 310، وأحمد أبو الوفاء، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط5، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1985)، ص: 60.





عمار سعيد الطائي (134-155)

الرئيسية، وهي تعد في نفس الوقت أركان هذه المسؤولية، وهي عنصر الخطأ (فعالاً كان أو امتناعاً)، ومن ثم نسبته إلى المنظمة الدولية وفقاً للقانون الدولي، وأن يحدث ضرراً بالغير، وللإحاطة بتفاصيل كل ركن من الأركان المذكورة، سنقوم بدراسة كل منها في فرع مستقل.⁽¹⁾

أولاً: الفعل غير المشروع للمنظمة الدولية.

العنصر الرئيس في مسؤولية المنظمة الدولية، هو إثباتها فعلاً غير مشروع ينسب إليها وذلك على النحو الذي أورده مشروع لجنة القانون الدولي، حيث إن من شروط ثبوت المسؤولية أن يكون الفعل الذي أحدث الضرر غير مشروع ومخالف لقاعدة أمره من مبادئ القانون الدولي، وينبغي أن يكون الفعل مخالفاً لما تقتضيه القاعدة القانونية الدولية، والفعل غير المشروع الذي يرتب مسؤولية المنظمات الدولية قد يكون إيجابياً إذا حدث على أثر مباشرة أعمال يحظرها القانون الدولي، كما قد يظهر هذا العمل في صورة سلبية عندما يحدث امتناع عن القيام بأعمال يلزم القيام بها وفقاً لأحكام هذا القانون، وقد تكون مسؤولية المنظمة الدولية في مثل هذه الحالة متوقفة على التحقق عما إذا كانت قد اتخذت الوسائل الملائمة والاحتياطية الكفيلة بمنع قيام الأشخاص الذين يؤدون مهام مكلفين بها من المنظمة، بارتكاب هذه الأعمال الغير مشروعه أو معاقبتهم بعد ارتكابها، ولهذا السبب ينبغي أن يكون للمنظمة الدولية جهاز دائم وفعال يقوم بالتحقيق في مدى احترام المنظمة وموظفيها والعاملين لديها لواجباتهم والتزاماتهم تجاه أشخاص القانون الدولي.⁽²⁾

فالمسؤولية الدولية تنشأ من انتهاك قاعدة أمره في القانون الدولي، وفقاً للنهج التعريفي الذي اعتمده لجنة القانون الدولي، على النحو الآتي: «ترتكب المنظمة الدولية فعلاً غير مشروع دولياً إذا كان الفعل المتمثل في عمل أو امتناع عن عمل:

أ. يسند إلى المنظمة الدولية بمقتضى القانون الدولي.

ب. ويشكل انتهاكاً للالتزام دولي على المنظمة الدولية».⁽³⁾

- (1) محمد عبد العزيز أبو سخيلة، النظرية العامة للمسؤولية الدولية، (دار المعرفة، الكويت، 1981)، ص: 57.
- (2) Gert-Jan van Hegelsom, *International Organizations' Involvement in Peace Operations: Applicable Legal Framework and the Issue of Responsibility*, CICR, 2011, P77-81:.
- (3) المادة (4) من مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية، وثيقة رقم: A/66/10.





ثانياً: إسناد الفعل غير المشروع للمنظمة الدولية.

لقيام المسؤولية الدولية لأبد من وقوع فعل غير مشروع دولياً ونسبته إلى شخص من أشخاص القانون الدولي أو ما يعرف بالإسناد. وبما أن المنظمة الدولية شخصية معنوية تمارس نشاطاتها بواسطة أشخاص طبيعيين يمثلونها في مختلف المجالات، فيكون بديهاً تحملها تبعية أفعالهم بمعنى أن المنظمة الدولية كشخص دولي هي التي تعتبر مسؤولة من الناحية القانونية عن أي إهمال، أو تقصير ينسب لمن يمثلها من الأشخاص الطبيعيين، ويكون مخالفاً لأحكام القانون الدولي.

وتحدد قواعد الإسناد، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من قانون المسؤولية، الظروف التي يكون فيها اعتبار نسبة أفعال غير مشروعه إلى المنظمة. ومفهوم الإسناد له أهمية حيوية في القانون الدولي، هدفه ينقسم إلى شقين: أولهما يعمل على جعل المنظمة الدولية مسؤولة عن أفعال الأشخاص الذين يعتبرون رسمياً جزء منها أو يعملون تحت سيطرتها. وثانيهما يحميها من أن تواجه مطالبات عن أفعال أشخاص لا ينتسبون إليها.⁽¹⁾

ثالثاً: الضرر.

يعتبر الضرر أهم ركن من أركان قيام المسؤولية الدولية المتمثل في أذى يصيب الشخص الدولي في حق، أو مصلحة مشروعة له.⁽²⁾ ولكي تكتمل عناصر عدم المشروعية في الفعل المرتب للمسؤولية الدولية لأبد وأن يتحقق الضرر، إذ لا تقوم مسؤولية المنظمات الدولية ما لم يكن الفعل غير المشروع ذا أثر ضار بشخص الغير، وهو الخسارة التي تلحق بالشخص سواء كان فرداً أو من الأشخاص الدوليين بسبب فعل غير مشروع منسوب للمنظمة، وهو قوام المسؤولية وعنصر أساس من عناصرها.⁽³⁾

المبحث الثاني: موانع مسؤولية المنظمة الدولية

يُقصد بموانع مسؤولية المنظمة الدولية، الشروط التي تستبعد فيها اللامشروعية، وتؤدي إلى إبطال صفتها، ومن ثم، تكون مُبرراً لانتفاء المسؤولية الدولية والتخفيف منها. ويُمكن تقسيم هذه الموانع إلى فئتين، وهي:

- (1) عبد الملك يونس محمد، مرجع سابق، ص: 156-159.
- (2) محمد سعادي، المسؤولية الدولية للدولة، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013)، ص: 76-77.
- (3) علوي أمجد علي، الوجيز في القانون الدولي العام، (كلية شرطة دبي، 1989)، ص: 339.





عمار سعيد الطائي (134-155)

الفئة الأولى: يكون للأطراف المضرورة دور إيجابي وأساس في قيام تلك الموانع أو الظروف، وتتمثل في موافقة الأطراف المضرورة أو رضاها، وإمكانية ممارسة حق الدفاع الشرعي ضدها، والإجراءات المضادة التي تتخذها.

الفئة الثانية: لا يكون فيها للأطراف المضرورة، دور في قيامها، وفي الوقت ذاته، يُفترض أنها تتم خارج إرادة الأطراف المسؤولة، وتتمثل بالقوة القاهرة، وحالة الشدة، وحالة الضرورة.

ويجمع بين هذه الظروف، أثرها المشترك، بنفي عدم مشروعية التصرف الذي يُشكل لولا ذلك خرقاً للالتزام دولي، فضلاً عن أن هذه الظروف، تنطبق على أي فعل غير مشروع دولياً، أياً كان مصدر الالتزام. وقد خصص مشروع مسؤولية المنظمات الدولية جانباً في المشروع لبيان موانع المسؤولية أو عذراً لعدم الوفاء بها.⁽¹⁾ وسنتناول هذه الحالات والظروف بحسب ما وردت في مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية، في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: ظروف تنسب إلى الأطراف المضرورة.

إن المنظمات الدولية تؤدي مهام عدّة، من شأنها، أن تُفضي إلى المسؤولية الدولية، إذا لم تُوافق عليها دولة أو منظمة دولية أخرى، وأكثر الحالات تكراراً وصلة بالموضوع، هي حالة الموافقة التي تُبديها الدولة التي تُمارس المنظمة الدولية وظائفها فوق إقليمها، وسنتناولها وفقاً للتقسيمات الآتية:⁽²⁾

أولاً: القبول.

تناولت المادة (20) من مشروع مسؤولية المنظمات الدولية القبول أو الرضا باعتبارهما أحد الظروف النافية لعدم المشروعية، واشترطت وجود قبول صحيح من الدولة أو المنظمة الدولية للفعل الذي وقع في حقها.⁽³⁾ ويمكن أن تمنح الموافقة صراحة أو ضمناً، وقد تكون سابقة أو مصاحبة للفعل الدولي غير المشروع، وعلى النقيض من ذلك، فإن الموافقة التي تعطى بعد وقوع الفعل إنما تُعتبر شكلاً من أشكال التنازل أو القبول، وبالتالي فإنها

(1) Andrew Clapham and Paola Gaeta, *The Oxford Handbook of International Law in Armed Conflict*, Oxford University Press, 2014, P: 206-214.

(2) محمد عبد العزيز أبو سخيلة، مرجع سابق، ص 57.

(3) تنص المادة (20) على الآتي: «يؤدي القبول الصحيح لدولة أو منظمة دولية لارتكاب منظمة دولية أخرى لفعل معين إلى انقضاء عدم مشروعية ذلك الفعل إزاء تلك الدولة أو المنظمة القابلة بذلك ما دام ذلك الفعل في حدود ذلك القبول».





المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية (134-155)

تدرج تحت طائلة المادة (46) من المشروع.⁽¹⁾

والموافقة التي تعفي من الوفاء بالتزام ما في حالة معينة، يجب أن تمتثل لشروط عدّة - خارج نطاق مسؤولية المنظمات الدولية - ووفقاً لقواعد القانون الدولي، إذا ما توافرت في الموافقة أو الرضا، هي: ⁽²⁾

أ. أن تكون الموافقة سابقةً أو مُصاحبةً للعمل غير المشروع.

ب. يجب أن تصدر الموافقة عن إرادة صحيحة غير مُعيبة.

ج. يجب أن تكون الموافقة صريحةً وإيجابية.

وإذا كان القصد من أسبقية الرضا أو مصاحبته للعمل غير المشروع، أنه يُحوّل هذا (العمل) إلى عمل مشروع دولياً، فإن الرضا اللاحق لا يُغيّر من صفة العمل، إذ يبقى غير مشروع، ولكن الذي يُحدثه هو إنهاء المسؤولية الدولية، وهذا بحد ذاته يُرتب آثاراً خطيرة في الحالات التي تنتهك فيها سيادة دولة ما، فقد يصعب التأكد من أن إكراهاً ما قد حَدَث فأبطل هذا الرضا، وقد يفرض الواقع الدولي على أحد أشخاص القانون الدولي، أن يقبل بتسوية - تحت تأثير الإكراه الذي يتمثل باحتلال أراضي الدولة - في حين أنه قد لا يقبل بكذا تسوية، في ظل ظروف مختلفة تكون إرادته فيها حرة.⁽³⁾

ثانياً: الدفاع عن النفس.

إذا كانت المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة لا تُشير إلى الدفاع المشروع عن النفس، إلا فيما يتعلق باعتداء مُسلح على دولة، فإنه ليس من المُستبعد أن تجد منظمة دولية نفسها في الوضع ذاته، الذي تجد فيه الدولة نفسها، فإنه وفقاً للمادة (21) من مشروع مسؤولية المنظمات الدولية، تنتفي صفة عدم المشروعية عن فعل المنظمة الدولية إذا شكّل الفعل تدبيراً مشروعاً للدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي، ومن الطبيعي أن تتوافر الشروط اللازمة لاعتبار استخدام القوة دفاعاً شرعياً، وأهم هذه الشروط تناسب فعل الدفاع مع الفعل غير المشروع بوجه عام. وقد ناقشت اللجنة ما إذا كان ينبغي التمييز بين الدفاع عن النفس من قبل الدول والدفاع عن النفس من قبل المنظمات الدولية. وفي نهاية المطاف،

(1) تنص المادة (46) على ما يلي: «لا يجوز الاحتجاج بمسؤولية منظمة دولية في الحالات الآتية: (أ) إذا تنازلت الدولة أو المنظمة الدولية المضرورة تنازلاً صحيحاً عن المطالبة؛ (ب) إذا اعتبرت أن الدولة أو المنظمة الدولية المضرورة، بسبب فعلها، قد وافقت موافقة صريحة على سقوط حقها في تقديم المطالبة». وبشر نبيل، المسؤولية الدولية في عالم متغير، ط1، (دار النهضة العربية، 1994)، ص245.

(2) حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، ط3، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1968)، ص: 326.

(3) محمود عبد العزيز أبو سخيلة، مصدر سابق، ص: 258.





عمار سعيد الطائي (134-155)

قررت اللجنة أنه لدواعي الاتساق، فإن مفهوم الدفاع عن النفس، والذي تم وضعه فيما يتعلق بالدول، ينبغي أن يستخدم أيضاً فيما يتعلق بالمنظمات الدولية. والشروط التي يجب الوفاء بها من قبل منظمة دولية من أجل اعتبار فعلها دفاعاً عن النفس إنما هي مسألة تتعلق بالقواعد الأساسية ولا يمكن أن تنتفي صفة عدم مشروعية السلوك إلا عندما تمثل المنظمة لتلك القواعد، وهو استثناء من حظر استخدام القوة.⁽¹⁾ كما أن التدبير المتخذ من المنظمة يجب أن يُراعى الالتزامات الفاضية بالتقيد الكامل بضبط النفس، وهي الالتزامات الواجبة التطبيق في النزاعات المسلحة الدولية، فضلاً عن الامتثال لشرطي التناسب والضرورة الملزمين لمفهوم الدفاع عن النفس.⁽²⁾

ثالثاً: التدابير المضادة.

يقصد بالتدابير المضادة، أن تتخذ المنظمة الدولية إجراءات في مواجهة دولة أو منظمة أخرى كانت قد ارتكبت في وجهها عملاً غير مشروع، وقد يصل الرد إلى اتخاذ ذات الإجراءات التي اتخذتها الدولة أو المنظمة المرتكبة للفعل الضار، وبالتالي فإن مفهوم الإجراءات المضادة، عبارة عن فعل رداً على مخالفة ما، والإجراءات المضادة تكون مانعة للمسؤولية، ومثالها المقاطعة والحظر. ووفقاً للمادة (22) من مشروع مسؤولية المنظمات الدولية، يمكن استبعاد عدم المشروعية عن الفعل غير المشروع للمنظمة الدولية عندما يشكل هذا الفعل تدبيراً مضاداً مشروعاً.⁽³⁾

ويتعين هنا التمييز بين حالتين، الأولى حين يتم اتخاذ التدبير المضاد ضد منظمة دولية أخرى؛ والثانية، حين يتم اتخاذ التدبير المضاد ضد دولة. وقد تناول الحالة الأولى حين تتخذ منظمة دولية تدبيراً مضاداً ضد منظمة دولية أخرى وشروطها، في المواد من 51 إلى 57 من المشروع. أما الحالة الثانية المتعلقة بالتدابير ضد دولة ارتكبت فعلاً غير مشروع ضد المنظمة الدولية، فقد أشارت الفقرة (1) من المادة (22) من المشروع إلى الظروف الموضوعية والإجرائية التي يقتضيها القانون الدولي.⁽⁴⁾

(1) M.H. Arsanjani, "Claims against International Organizations: Quis custodiet ipsos custodes?", Yale Journal of World Public Order 7 (1980-81), see note 40, P: 264 et seq.

(2) تقرير لجنة القانون الدولي، الدورة 63، 2009، التعليق على المادة 21، ص: 140.

(3) تنص المادة (22) على ما يلي: «1. مع مراعاة أحكام الفقرتين 2 و3، فإن مشروعية فعل المنظمة الدولية الذي لا يكون مطابقاً للالتزام دولي تجاه دولة أو منظمة دولية أخرى ينتفي إذا كان الفعل يشكل تدبيراً مضاداً تم اتخاذه وفقاً للشروط الموضوعية والإجرائية التي يتطلبها القانون الدولي.»

(4) تقرير لجنة القانون الدولي، مرجع سابق، التعليق على المادة (22)، انظر الملاحظة 1، الفقرة 2.





ولقيام منظمة دولية باتخاذ تدابير مضادة ضد أعضائها، يتعين عليها أن تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في الفقرتين (2) و(3) من المادة (22) من المشروع، الداعية إلى أن ممارسة التدابير المضادة التي تتخذها منظمة دولية ضد أعضائها قد تكون محظورة أصلاً بموجب قواعد المنظمة. فضلاً عن ذلك، فإنّ هناك شروطاً معينة، يجب أن تتوافر عند استخدام التدابير المضادة أهمها أنه لا يجوز للمنظمة الدولية المضروبة، أن تتخذ التدابير المضادة إلا إذا، كانت التدابير غير متنافية مع قواعد المنظمة، ولم تتوافر وسائل مُلائمة لحمل الأطراف المسؤولة، بطريقة أخرى، على الامتثال لالتزاماتها، ويجب أن تكون التدابير المضادة مُتناسبة مع الضرر المُتكبّد، على أن يؤخذ في الاعتبار جسامه الفعل غير المشروع دولياً والحقوق المعنية، وأن تكون رداً على خرق فعلي للقانون.

المطلب الثاني: ظروف خارج إرادة الأطراف المسؤولة.

هي الفئة الثانية من موانع المسؤولية، إذ لا يكون فيها للأطراف المضروبة، دور في قيامها، وفي الوقت ذاته، يُفرض أنها تتم خارج إرادة الأطراف المسؤولة، وتتمثل في القوة القاهرة، وحالة الشدة، وحالة الضرورة.

أولاً: القوة القاهرة.

تعتبر القوة القاهرة، شرط شائع في العقود يُحرر جوهرياً كلا الأطراف المتعاقدة من المسؤولية أو الالتزام عند وقوع حدث غير عادي أو ظرف خارج عن سيطرة الطرفين، مثل الحرب والإضراب أو الشغب، أو أحداث القضاء والقدر.⁽¹⁾ ووفقاً للفقرة (1) من المادة (23) من مشروع مسؤولية المنظمات الدولية، «تنتفي صفة عدم المشروعية عن فعل المنظمة الدولية الذي لا يكون مطابقاً لالتزام دولي على تلك المنظمة إذا كان هذا الفعل مرده قوة قاهرة، أي قوة لا سبيل إلى مقاومتها أو وقوع حدث مفاجئ يخرج عن إرادة تلك المنظمة، مما يجعل الوفاء بذلك الالتزام في ظل الظروف القائمة مستحيلاً مادياً».

ولا تنطبق الفقرة (1) المذكورة آنفاً، إذا كانت حالة القوة القاهرة قد تسبب فيها، بشكل مُنفرد أو بالاقتران مع عوامل أخرى، تصرف المنظمة التي تحتج بها، أو إذا تحمّلت المنظمة تبعه نشوء تلك الحالة.⁽²⁾

(1) كامل محمد كامل رزة، مرجع سابق، ص: 305-303.

(2) الفقرة (2) من المادة (23) من مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية، وثيقة رقم: A/66/10.



ثانياً: حالة الشدة.

عندما لا يكون هناك سبيل أمام مرتكب الفعل في خضم موقف ما لإنقاذ حياة شخص أو غيره من الأشخاص الموكلة إليهم رعايتهم، فإن عدم مشروعية فعل المنظمة الدولية الذي لا يتفق مع الالتزام الدولي لتلك المنظمة ينتفي وفقاً للمادة (24) من مشروع مسؤولية المنظمات الدولية. وكمثال، تشير اللجنة إلى التعليق على المادة (24) المقابلة من «نظام مسؤولية الدول» التي تحدد أن دخول الطائرات والسفن أراضي دولة ما تحت ضغط الطقس أو جراء عطل ميكانيكي أو ملاحى⁽¹⁾ هي أكثر الحالات شيوعاً، وتذكر أيضاً أنه على الرغم من أن التجربة ركزت تاريخياً على الحالات التي تخص السفن والطائرات، إلا أن هذه المادة لا تقتصر على هذه الحالات.⁽²⁾ وتبين أن مجال تطبيق حالات الشدة محدود جداً. إضافة إلى ذلك، قررت اللجنة ضم شرط الاختصاص الشخصي -أي أن يرتكب الفعل لـ «إنقاذ حياة مرتكبه أو حياة أشخاص آخرين أوكلت إليه رعايتهم».

وقد ناقشت اللجنة وجود حالات تتدخل فيها المنظمة الدولية لمنع فقدان حياة أفراد لا تربطها أية علاقة خاصة بهم. ولقد كانت اعتبارات لجنة الصياغة واسعة جداً هنا حتى أنها تطرقت إلى قضايا المسؤولية عن الحماية والتدخل الإنساني. وفي النهاية قررت اللجنة عدم توسيع النطاق أكثر من ذلك على النحو المنصوص عليه في نظام مسؤولية الدول.⁽³⁾

ثالثاً: حالة الضرورة.

يُنظر دوماً إلى الضرورة تعلقها بالدول، وتبدو المادة (25) من مشروع مسؤولية المنظمات الدولية للوهلة الأولى، مماثلة للمادة (25) من «نظام مسؤولية الدول»، ولكن هناك فرق كبير، فعلى الرغم من أن المادة (25) من «نظام مسؤولية الدولة» تشير إلى «مصلحة أساسية للدولة أو للمجتمع الدولي ككل»، إلا أن المنظمة الدولية لا يمكنها الاحتجاج بـ «الضرورة» إلا لغرض حماية مصلحة أساسية للدول الأعضاء فيها، أو للمجتمع الدولي ككل.⁽⁴⁾ أضف أنه لا يمكن للمنظمة الدولية أن تتذرع بالضرورة لمصلحة أساسية إلا عندما

(1) تقرير لجنة القانون الدولي، مرجع سابق، التعليق على المادة (24) من نظام مسؤولية الدول، انظر الملاحظة 2، الفقرة 3.

(2) تقرير لجنة القانون الدولي، مرجع سابق، الفقرة 4.

(3) Statement of the Chairman of the Drafting Committee of 8 June 2006, see note 86, 6 et seq. <<http://legal.un.org/docs/?path=../ilc/reports/2006/english/chp7.pdf&lang=EFSTRAC>,>

(4) نصت المادة (25) على ما يلي: «1. لا يمكن الاحتجاج بالضرورة من قبل منظمة دولية كسبب لانتفاء عدم



يكون من وظائف المنظمة -وفقاً للقانون الدولي- حماية المصالح المعنية وذلك وفقاً للفقرة (أ) من البند (1) من المادة (25) من المشروع.

إن ندرة الممارسات والخطر الكبير الذي تتطوي عليه، إمكانية الاحتجاج بحالة الضرورة، بالنسبة إلى الامتثال للالتزامات الدولية يدلان على أنه، لا ينبغي أن تكون إمكانية الاحتجاج بحالة الضرورة متاحة للمنظمات الدولية بالقدر ذاته، من الاتساع المُتاح للدول، ويُمكن تحقيق ذلك بجعل المصالح الأساسية التي يُمكن حمايتها عن طريق الاحتجاج بحالة الضرورة، تقتصر على المصالح الأساسية للمجتمع الدولي ككل، وذلك بالقدر الذي تكون فيه للمنظمة -وفقاً للقانون الدولي- مهمة حماية هذه المصالح. (11)

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية

إذا ما توفرت شروط مسؤولية المنظمات الدولية - من وجود عمل غير مشروع ومن ثم نسبته إلى المنظمة الدولية، وأن يحدث ضرراً بالغير - ترتبت عليها آثارها المتمثلة بجبر الضرر الحادث للمضرور. ولا يهم أن يكون الضرر مادياً أو معنوياً، غير أن التعويض عن الضرر المعنوي لم يحصل عليه اتفاق بين فقهاء القانون فمنهم من أجاز التعويض بينما لم يجزه الآخرون، والتعويض يقدر بقدر الضرر وبانقائه تنتفي المسؤولية ولا يظل محل للتعويض. (2)

وعادة تتخذ التعويضات لأجل الوصول إلى الجبر الكامل للضرر أشكالاً متعددة، فقد يكون في شكل جبر عيني يتم من خلاله إعادة الحالة إلى ما كانت عليها قبل حدوث العمل غير المشروع، وعند عدم إمكانية تحقق هذه الإعادة أو أنها لم تغط كامل الضرر، فيكون في شكل تعويض مالي يتم بدفع مبلغ من المال، وقد يكون التعويض ترضية مناسبة تقدم للطرف المتضرر، أو تقديم ضمانات بعدم التكرار، وقد أرسيت المادة (34) من مشروع مسؤولية المنظمات الدولية، مبدأ جبر الضرر الناشئ عن العمل غير المشروع

مشروعية فعل غير مطابق للالتزام دولي لتلك المنظمة إلا في الحالات الآتية: (أ) إذا كان الفعل هو الوسيلة الوحيدة المتاحة للمنظمة لتحمي مصلحة أساسية للدول الأعضاء فيها أو للمجتمع الدولي ككل من خطر جسيم وشيك عندما يكون من مهام المنظمة، طبقاً للقانون الدولي، حماية تلك المصلحة المعنية؛ و (ب) إذا كان الفعل لا يؤثر تأثيراً جسيماً في مصلحة أساسية من مصالح الدولة أو الدول التي يوجد نحوها التزام دولي، أو للمجتمع الدولي ككل. 2. وعلى أية حال، لا يمكن الاحتجاج بـ «الضرورة» من قبل منظمة دولية كسبب ينتفي معه عدم المشروعية: في الحالتين الآتيتين: (أ) إذا استبعد الالتزام الدولي المعني احتمال الاحتجاج بـ «الضرورة»، أو (ب) إذا ساهمت المنظمة في خلق حالة الضرورة.»

(1) تقرير لجنة القانون الدولي، مرجع سابق، التعليق على المادة (25)، انظر الملاحظة 1، الفقرة 2.

(2) فتوح عبد الله الشاذلي، القانون الدولي الجنائي، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2002)، ص: 281-288.





عمار سعيد الطائي (134-155)

الذي تركبه منظمة دولية ما في مواجهة دولة أو منظمة دولية أخرى، كما تضمنت هذه المادة الأساليب المختلفة لجبر الضرر. والمتأمل فيما أورده المشروع، يجد أنه اعتنق الأفكار والمعايير التي أرستها المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية مصنع شيرزاو (ألمانيا ضد بولندا) والذي قامت فيه الأخيرة بنزع ملكية المصنع، فجاء الحكم الصادر في هذه القضية بتاريخ 13 سبتمبر 1928 أن «المبدأ الأساس الذي أرساه ما جرى عليه العمل الدولي، وما تم استخلاصه على وجه الخصوص من أحكام التحكيم، هو أن التعويض يجب أن يجبر بقدر الإمكان كافة آثار العمل غير المشروع، وأن يعيد الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع العمل الغير المشروع، هذا ما يسمى بالتعويض العيني. فإذا لم يكن هذا النوع من التعويض ممكناً فإن التعويض بمقابل يجب أن يغطي الأضرار كلها أو قدر الأضرار التي لم يكن ممكناً جبرها بالتعويض العيني. ويصبح ذلك هو المعيار الذي تتحدد به المبالغ الواجب تحملها كتعويض بمقابل⁽¹⁾.» وقد بينت المادة (31) من المشروع بشكل واضح مشتملات جبر الضرر عن أي خسارة، مادية أو معنوية، تنجم عن الفعل غير المشروع دولياً من قبل المنظمة الدولية.

وليس هناك شرط عام يقضي بوقوع الضرر المادي أو الضرر المعنوي على الدولة ليكون لها الحق في التماس شكل من أشكال جبر الضرر. ففي قضية تحكيم (Rainbow Warrior) بين (نيوزيلندا ضد فرنسا) وما قرره الأمين العام للأمم المتحدة في سنة 1986 في أعقاب تفجير فرنسا للسفينة في ميناء أوكلاند في نيوزيلندا، من أن تقدم فرنسا اعتذاراً رسمياً إلى حكومة نيوزيلندا مع وجوب فرض إقامة جبرية للمتسببين بعملية التفجير لمدة ثلاث سنوات على الأقل، حيث نجد أن العمل غير المشروع ضد مصالح غير مادية، مثل الأفعال التي تمس الشرف أو الكرامة أو هوية الدولة، يخول الدولة المتضررة في الحصول على تعويض كاف، حتى لو لم تؤد هذه الأعمال إلى خسارة مالية أو مادية على الدولة المطالبة. وذهبت المحكمة إلى أن الانتهاك الذي ارتكبه فرنسا «قد أثار السخط والغضب الشعبي في نيوزيلندا وتسبب في أضرار غير مادية، وإنما هي أضرار ذات طبيعة أخلاقية وسياسية وقانونية نجمت عن إهانة للكرامة والهوية ليس لنيوزيلندا وحدها وإنما لأعلى سلطاتها القضائية والتنفيذية أيضاً»⁽²⁾.

والمنظمة الدولية، قد تواجه صعوبات في الحصول على الوسائل اللازمة لكي تقوم بالجبر اللازم، وخصوصاً التعويض⁽³⁾. فعندما تكون منظمة دولية ما غير قادرة مالياً

(1) مجموعة أحكام المحكمة الدائمة للعدل الدولي، 1928، المجموعة A-No: 17، ص: 47.

(2) <<http://www.iilj.org/courses/documents/rainbowwarrior.pdf>https://en.wikipedia.org/wiki/Corfu_Channel_case>.

(3) Summary of the International Law Discussion Group meeting held at





على الوفاء بالتزامها بدفع تعويضات، يمكن أن تثار مسألة مدى إمكانية لجوء الطرف المتضرر إلى الدول الأعضاء. وقد رفضت اللجنة وجود مثل هذا الالتزام الفرعي من الدول الأعضاء لدفع ديون منظمة دولية.⁽¹⁾ ولضمان عدم ضياع حقوق الأطراف المتضررة، أدرجت اللجنة البند (1) من المادة (40) في المشروع، والتي تقرّر بموجبها أنه «تتخذ المنظمة الدولية المسؤولة جميع التدابير المناسبة وفقاً لقراراتها لضمان قيام أعضائها بتزويدها بالوسائل التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها لضمان الوفاء بالالتزام بالجبر على نحو فعال». كما يؤسس هذا البند بشكل واضح التزام المنظمات الدولية الأساسي لضمان الوفاء بالجبر. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للبند (2) من المادة (40) «يتخذ أعضاء المنظمة الدولية المسؤولة جميع التدابير المناسبة التي قد تقتضيها قواعد المنظمة من أجل تمكين المنظمة من الوفاء بالتزاماتها الناشئة نتيجة لفعل غير مشروع دولياً». والترضية من جانب منظمات دولية تكون عموماً على شكل اعتذار أو تعبير عن الأسف. وعلى الرغم من أن الأمثلة التالية لا تشير صراحة إلى وجود انتهاك للالتزام بموجب القانون الدولي، فإنها تشير على الأقل إلى أن أي اعتذار، أو تعبير عن الأسف من قبل منظمة دولية من الممكن أن يكون أحد النتائج القانونية المناسبة لمثل هذه الانتهاكات، ومن ذلك ما يتعلق بسقوط مدينة سربرنيتشا التابعة لجمهورية البوسنة والهرسك، قال الأمين العام للأمم المتحدة: «لقد كانت تجربة الأمم المتحدة في البوسنة واحدة من أصعب التجارب وأقساها في تاريخنا وقد راجعنا بعميق الأسف والندم أفعالنا وقراراتنا في مواجهة العدوان على سربرنيتشا».⁽²⁾

في 16 ديسمبر 1999، وعند استلام تقرير لجنة التحقيق المستقلة في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة خلال الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، ذكر الأمين العام: «يجب علينا جميعاً أن نأسف بمرارة لأننا لم نفعل المزيد لمنع الإبادة. لقد كانت هناك قوة تابعة للأمم المتحدة في البلاد في ذلك الوقت، ولكنها لم تمتلك تفويضاً ولم تكن مجهزة بالقوة اللازمة لمنع أو وقف الإبادة الجماعية؛ وإنني أعتزف نيابة عن الأمم المتحدة بهذا الفشل وأعبر عن ندمي العميق».⁽³⁾

وأخيراً، تعتبر المادة (33) من مشروع مسؤولية المنظمات الدولية، من الأحكام الحيوية التي تتعلق بما ينتج عن الانتهاك، حيث إنه وفقاً للبند (1) «تكون الالتزامات التي

Chatham House on 10 February 2011, on Legal Responsibility of International Organizations in International aw, <<http://www.chathamhouse.org>>.

(1) التعليق على المادة (40) من مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية، وثيقة رقم: A/66/10.

(2) تقرير الأمين العام طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم 53/35: سقوط سربرنيتشا (أي/54/549)، الفقرة 503.

(3) www.un.org/News/press/docs/2001/sgsm/sgsm_rwanda.htm.





عمار سعيد الطائي (134-155)

تقع على المنظمة الدولية المسؤولة والمبينة في (مضمون المسؤولية الدولية) واجبة تجاه دولة أو أكثر، أو المجتمع الدولي ككل، تبعاً بوجه خاص، لطبيعة الالتزام الدولي ومضمونه وللظروف التي وقع فيها الانتهاك»، وتعكس هذه المادة النظرة التقليدية للنظام القانوني الدولي كنظام يركز على الدول، وينطبق هذا النظام حالياً إلى حد معين على المنظمات الدولية وليس الأفراد أو الكيانات الأخرى، وكل هذا سنتناوله تباعاً في ثلاثة مطالب متتالية.

المطلب الأول: الرد.

تنص المادة (35) من مشروع مسؤولية المنظمات الدولية «على المنظمة الدولية المسؤولة عن فعل غير مشروع دولياً التزام بالرد، أي إعادة الحالة إلى ما كان عليه قبل ارتكاب الفعل غير المشروع، بشرط أن يكون هذا الرد وبقدر ما يكون: (أ) غير مستحيل مادياً؛ (ب) غير مؤد لعبء لا يتناسب إطلاقاً مع المنفعة المتأتية من الرد بدلاً من التعويض، والرد ينطوي على إعادة الحال قدر الإمكان إلى الوضع الذي كان عليه قبل ارتكاب الفعل غير المشروع دولياً من قبل المنظمة الدولية المسؤولة. وفي إجراء الرد وهو أحد طرق الانتصاف، يتم إرجاع الممتلكات المأخوذة إلى المالك الأصلي عيناً. ويُراد من الرد إعادة الوضع إلى الحالة التي ما كانت لتتغير لولا ارتكاب الفعل غير المشروع، ويتم ذلك بعدة طرق، ومنها إلغاء الفعل غير المشروع، أو إعادة الممتلكات المأخوذة، أو الامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات غير المشروعة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: التعويض.

يُعد التعويض المالي الصورة الأكثر شيوعاً لجبر الضرر المقرر في المسؤولية الدولية، ويتمثل التعويض بدفع مقدار من المال يحدد بالاتفاق بين الأطراف المعنية أو من خلال هيئة تحكيم أو قضاء دولي أو إقليمي أو محلي أو مختار يلجأ إليه فيما إذا تعذر الوصول إلى هذا الاتفاق. ومع ذلك فإن المنظمة تتبع في تقرير هذا التعويض عند عدم وجود اتفاق بشأنه، القواعد العامة للالتزامات.⁽²⁾

وتتناول المادة (36) من مشروع مسؤولية المنظمات الدولية التعويض عن الأضرار الناجمة عن الفعل غير المشروع دولياً، وتكون المنظمة الدولية المسؤولة ملزمة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن ذلك الفعل، ما لم يتم إصلاح هذا الضرر عن طريق الرد، ويغطي التعويض أي ضرر يكون قابلاً للتقييم من الناحية المالية، بما في ذلك الكسب

(1) جوتيار محمد رشيد صديق، المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان (دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2009)، ص: 94-100.

(2) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ط12، (منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993)، ص: 248.





الفئات وبالقدر الذي يمكن به إثبات هذا الكسب الفائت. ويشمل التعويض المالي جميع الأضرار المادية سواءً التي تلحق المنظمة بصورة مباشرة أو التي تلحق موظفيها والعاملين لديها وكذلك تشمل الأضرار المعنوية التي يتعرض لها هؤلاء الموظفون. (1)

ويمتلك القاضي الدولي في مجال تقرير التعويض سلطة واسعة أكثر من سلطة القاضي الوطني حيث إن الأخير يكون مقيداً بما يفرضه عليه القانون الداخلي من قيود لا يمكن تجاهلها، بينما يفتقر القانون الدولي إلى قواعد عامة تتعلق بتقدير التعويض المالي حيث تتأثر أحكام وقرارات المحكمين والقضاة الدوليين بتنوع صور الضرر الحاصل مما يؤدي إلى تنوع المعايير المعتمدة في تقدير التعويض، وينبغي أن يكون التعويض معادلاً ومساوياً للضرر الذي حدث بحيث لا يقل عنه أو يزيد عليه، أما إذا كان التعويض المدفوع يتجاوز حجم الضرر فإنه يعتبر في حكم الترضية. (2)

المطلب الثالث: الترضية.

الترضية وسيلة الانتصاف التي يتم بموجبها إصلاح الضرر المعنوي الذي يلحق بأحد أشخاص القانون الدولي. وتتخذ أشكالاً متعددة، كمبادرة المنظمة الدولية إلى تقديم الاعتذار للشخص الدولي الذي أصابه الضرر أو قيامها بعدم إقرار أو اعتماد التصرفات والأعمال الصادرة عن أجهزتها أو موظفيها، وفي معالجة ما ترتب عليها من أضرار أدبية، أو قيام المحاكم الدولية بإصدار قرارات بعدم مشروعية سلوك الشخص الدولي المخالفة. وقد تتم الترضية أيضاً بقيام المنظمة بمعاقبة الموظف أو الموظفين الذين تسببوا في إحداث الضرر عقاباً رادعاً يصل إلى حد الفصل من الوظيفة، وأكد الفقيه (أركيو - رويز) من أن "الترضية وسيلة للجبر في القانون الدولي وللانتصاف لضرر معنوي سياسي أو قضائي لحق الشخص الدولي المتضرر، وهي وسيلة تختلف عن تلك الوسائل الأخرى المتعلقة بإعادة الحال إلى ما كان عليه أو بدفع مبالغ نقدية تؤدي في مجال العلاقات بين الأشخاص الدولية، ولها دورٌ متمثل في تحقيق الردع عن ارتكاب الأعمال غير المشروعة ومنعها مستقبلاً وأن هذا الطابع المميز للترضية لا يستتبع مفهوم عقوبة يفرضها شخص دولي على آخر وإنما هي مسألة يُقصد بها أن يزيل الشخص الدولي المسؤول ومن خلال أفعاله ما أصاب الطرف المتضرر من أضرار معنوية، فهي تؤدي وظيفة إيجابية في ميدان العلاقات الدولية من أجل ضمان جبر موحد وكامل للأضرار المعنوية بالإضافة إلى الأضرار

(1) David Runciman *Can Institutions Have Responsibilities*, (Palgrave macmillan Ltd, 2015), P: 41-46.

(2) J. Klabbbers, *an Introduction to International Institutional Law*, (Cambridge University Press, Cambridge 2005), P: 425-427.



وعلى صعيد العلاقات بين الدول نجد أنه في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية انحصرت المطالبات الدولية المتمثلة في هيئة ترضية على انتهاك رموز الدول كالعالم الوطني كقضية إهانة العلم الفرنسي في السفارة الفرنسية في برلين 1920 حيث طلب من ألمانيا إجراء مراسم خاصة لتحية العلم الفرنسي. أو نتيجة الإهانات أو المعاملة السيئة أو الهجمات الوجيهة ضد رؤساء الدول أو الحكومات أو ضد الممثلين الدبلوماسيين أو القنصلين في الخارج، وحتى سوء معاملة أفراد عاديين لإحدى الدول في إقليم دولة أخرى.⁽²⁾

الخاتمة:

يمثل «مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية» خطوة نحو إقامة نظام قانوني جديد وتوثيق لمسؤوليات المنظمات الدولية، وبعد استعراض مشروع المواد المتعلقة بالمسؤولية الدولية للمنظمات الدولية نجد أن عنصر إسناد الفعل غير المشروع إلى المنظمات الدولية يمثل التحدي الأهم. ويمكننا أن نرى أن مشروع مسؤولية المنظمات الدولية يمثل إقراراً رسمياً للقواعد الحالية التي تحكم نسبة الفعل إلى المنظمات الدولية، ونسبة الفعل في معظم الحالات مبنية على الرابط المؤسسي أو رابط السيطرة (التحكم). ونسبة الفعل، لا تشكل سوى أحد العنصرين المكونين لتحديد المسؤولية. ولكن على الرغم من وجود العديد من الأسئلة التي لا تزال تفتقر إلى إجابات قاطعة، إلا أنه من الواضح أن المنظمات الدولية في القرن الحادي والعشرين لم تعد قادرة على الهروب من المسؤولية في ظل وجود القانون الدولي.

وللمنظمات الدولية دور هام في دفع عجلة السلام والازدهار العالميين. وعالمنا المعاصر بحاجة إلى نظام قانوني جديد لتنظيم سلوك المنظمات الدولية وتوفير حل النزاعات ليس بين الدول التي تصبح ضحايا الأفعال غير المشروعة من المنظمة الدولية فقط ولكن أيضاً للأفراد الذين يتأثرون بأعمال مماثلة من المنظمات الدولية. وتمتلك المنظمات الدولية الحديثة، موارد ضخمة وتشارك على نحو متزايد في الأنشطة التي يحتمل أن تسبب المخاطر للغير.

- (1) Donna E. Arzt and Igor I. Lukashuk, *Participants in International Legal Relations*, in Charlotte Ku and Paul F. Diehl, *International Law: Classic and Contemporary Readings* (Lynne Rienner Pub, 1998). P: 551-552
- (2) Magdalena M. Martin Martines, *National Sovereignty and International Organizations*, (Kluwer Law International, 1996), P: 65.



التوصيات:

قدمت لجنة القانون الدولي مقترحات مهمة في مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية، بموجبها يمكن لقواعد المنظمة أن تكون جزءاً من القانون الدولي. ومع ذلك، تعتبر المنظمات الدولية، خلافاً للدول، محدودة بقيود وظيفية، وقد يكون التقسيم الداخلي للاختصاصات بين المنظمة الدولية والدول الأعضاء فيها مهماً في الواقع لتحديد الجهة الملزمة بالواجب الذي أُخِلَّ به، حيث إن المنظمات الدولية تمارس اختصاصاتها عموماً بالتعاون مع الدول (الأعضاء)، فإن نتيجة هذا الإسناد المشترك للسلوك سيكون غالباً شكلاً من أشكال المسؤولية المشتركة بين الجهات الفاعلة، وهو ما يمكن توظيفه في النظم القانونية المختلفة.

تضمين المشروع إنشاء محكمة دولية عليا، تختص بالنظر في دعاوى المسؤولية سواء أكانت للمنظمات الدولية أم الدول التي تشارك في أعمالها غير المشروعة حيث لا تتوفر آليات قانونية لمقاضاتها، وأخذت أعمالها غير المشروعة تنزايد وبشكل كبير، ليقينها أنها ستكون بمنأى عن أية مساءلة دولية لها. كما أن المنظمات الدولية لها حق في مقاضاة الغير عن الأعمال غير المشروعة التي ترتكب ضد أجهزتها أو موظفيها، إلا أنه لا توجد آليات قانونية دائمة وثابتة لمقاضاتها عن أعمالها غير المشروعة وخاصة ما يتعلق بالأمم المتحدة.

وأشارت اللجنة في جميع المواد بشكل متكرر إلى المبادئ العامة التي يقوم عليها مشروع مسؤولية المنظمات الدولية والتي من شأنها أن تطبق على أشخاص القانون الدولي الآخرين المرتكبين للفعل غير المشروع دولياً. وقد يفتح ذلك الباب لإنشاء أنظمة تحكم المسؤولية الدولية في المستقبل تكون شاملة أكثر وعلى نفس القدر من التنظيم. ويتجلى أحد عيوب هذا النهج الذي تبنته اللجنة بأنه لم يتسع ليشمل حقوق الأفراد والتي كانت محدودة أصلاً في النظام الأساس لمسؤولية الدول وأصبحت الآن محدودة بنفس القدر في مشروع مسؤولية المنظمات الدولية، حيث لم يشمل النتائج المترتبة على الخروقات فيما يتعلق بالأفراد ولا يمكن للأفراد الاحتجاج بالمسؤولية بمفردهم.

وعلى الرغم من إمكانية وجود بعض الغموض حول مواد معينة في مشروع مسؤولية المنظمات الدولية، فإنه ينبغي دعم النهج العام للجنة القانون الدولي وذلك لإنشاء نظام متماسك حول مسؤولية المنظمات الدولية.

إن المنظمات الدولية تختلف عن الدول فكيانات المنظمات قائمة على وظائفها بينما تقوم الدول على أساس إقليمي، ولذلك لم يتم شمولها في النظام القانوني لمسؤولية الدولة. وهنا يأتي دور «مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية»، كما وضعت لجنة القانون الدولي في تقريرها ذو الرقم (63)، والذي يسد هذه الفجوة. ونأمل أن يأخذ «مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية» شكل معاهدة دولية في الوقت المناسب.



قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية

- أبو الوفاء أحمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط5، (دار النهضة العربية بالقاهرة، 1985).
- أبو هيف علي صادق، القانون الدولي العام، (منشأة المعارف بالإسكندرية، 1995).
- أبو سخيلة محمد عبد العزيز، النظرية العامة للمسؤولية الدولية، (دار المعرفة، الكويت، 1981).
- الدقاق محمد سعيد، شرط المصلحة في دعوى المسؤولية عن انتهاك الشرعية الدولية، (دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، 2010).
- الدقاق محمد سعيد، التنظيم الدولي، (دار الجامعة الجديدة للنشر بالإسكندرية، 1990).
- حسين خليل، التنظيم الدولي-المجلد الثاني، المنظمات القارية والإقليمية، (دار المنهل، بيروت، 2010).
- الطائي عادل أحمد، القانون الدولي العام، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014).
- كامل رزة كامل محمد، الجوانب القانونية للمسؤولية الدولية، (جامعة الزقازيق، 2014).
- حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، ط3، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1968).
- سعادي محمد، المسؤولية الدولية للدولة، (دار الجامعة الجديدة للنشر بالإسكندرية، 2013).
- يونس عبد الملك محمد، مسؤولية المنظمات الدولية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009).
- علي علوي أمجد، الوجيز في القانون الدولي العام، (كلية شرطة دبي، 1989).
- صديق جوتيار محمد رشيد، المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان، (دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، 2009).
- الشاذلي فتوح عبد الله، القانون الدولي الجنائي، (دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، 2002).
- شهاب مفيد محمود، المنظمات الدولية، (دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1981).

مواثيق وإصدارات دولية

- ميثاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ميثاق الأمم المتحدة.
- مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية.
- قرار الجمعية العامة 46/59 بتاريخ 9/12/1991.
- تقرير لجنة القانون الدولي، الدورة 61، وثيقة الأمم المتحدة، 2009، (A/64/10).
- تقرير لجنة القانون الدولي، الدورة 63، وثيقة الأمم المتحدة (A / 66/10).
- تقرير الأمين العام طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم 53/35: سقوط سربرنيتشا (أ/54/59).
- التعليق العام للجنة القانون الدولي على مشروع نظام الحماية الدبلوماسية.
- مجموعة الأحكام والآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري 1945.
- مجموعة الأحكام والآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري 1949.
- مجموعة الأحكام والآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري 1962.
- الكتاب السنوي للجنة القانون الدولي لعام 2001.
- الدليل السنوي للجنة القانون الدولي، لسنة 2011.



المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية (134-155)

رسالة دكتوراه

كامل محمد كامل رزة، الجوانب القانونية للمسؤولية الدولية للمنظمات الدولية، جامعة الزقازيق، 2014.
ندا جمال طه إسماعيل، مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمال موظفيها، جامعة عين شمس، 1984.

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Andrew Clapham and Paola Gaeta, The Oxford Handbook of International Law in Armed Conflict, Oxford University Press, 2014.
- Brownlie, Ian. Principles of Public International Law. Fifth edition. Oxford: Oxford University Press, 1998.
- Collected Essays on International Investments and on International Organizations, 1998.
- Donna E. Arzt and Igor I. Lukashuk, "Participants in International Legal Relations," in Charlotte Ku and Paul F. Diehl, International Law: Classic and Contemporary Readings (Lynne Rienner Pub., 1998).
- David Runciman Can Institutions Have Responsibilities, Palgrave Macmillan Ltd, 2015.
- Gert-Jan van Hegelsom, International Organizations' Involvement in Peace Operations: Applicable Legal Framework and the Issue of Responsibility, CICR, 2011.
- J. Klabbers, an Introduction to International Institutional Law (Cambridge University Press, Cambridge 2005).
- M.H. Arsanjani, "Claims against International Organizations: Quis custodiet ipsos custodes?", Yale Journal of World Public Order 7 (1980)
- Treaty Organization Peace Support Operations, 2004.
- Magdalena M. Martin Martines, National Sovereignty and International Organizations, Kluwer Law International, 1996.

مصادر إلكترونية

- <http://legal.un.org/docs/?path=../ilc/reports/2006/english/chp7.pdf&lang=EFSRAC>.
- http://www.iilj.org/courses/documents/rainbowwarrior.pdfhttps://en.wikipedia.org/wiki/Corfu_Channel_case.
- <http://legal.un.org/docs/?path=../ilc/reports/2006/english/chp7.pdf&lang=EFSRAC>.
- www.un.org/News/ossg/sgsm_rwanda.htm.
- <http://www.chathamhouse.org>.
- <http://www.un.org/Depts/dpko/glossary/p.htm>.





عمار سعيد الطائي (155-134)

International Responsibility of International Organizations

Ammar Saeed Altaee

College of Law - University of Sharjah

Sharjah - U.A.E.

Abstract:

A widely observed phenomenon on the level of international relations is the increasingly growing role that global organizations play on the international scene through their political, economic, social and human activities. Legal responsibility provisions apply to international organizations insofar as they represent legal persons, and this is contrary to traditional jurisprudence which limits those provisions to sovereign states. The variation of those activities has led to the possibility of harming the interests of national law subjects, which necessitates compensation as the organization has an objective legal standing independent of its members and is responsible for its internationally illegal acts. The fact that the international organization enjoys immunity before national jurisdiction does not mean that it is exempted from responsibility for its acts in relation to member states or other similar entities. International organizations depend in their operation on organs and agents and they are responsible for their agents' acts within the limits of duty and the latter's behavior is attributed to the organizations to which they belong. The researcher has conducted this study of the responsibility of international organizations in light of the Draft of the United Nations Convention on International Liability of International Organizations.

Keywords: International Law, International Organizations, International Responsibility, Wrongful Acts.

